هل تنقرض صناعة الدواجن في نينوى؟

٥٠٪ من المشاريع متوقّفة عن العمل.. والسوق تتقاذفها الشائعات

تملك محافظة نينوى، أكبر بنية تحتية لصناعة الدواجن في العراق، وكانت حتى مطلع عام ٢٠٠٣، تزود معظم الأسواق العراقية بمنتجات لحوم الدجاج وبيض المائدة.

الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن في نينوى(٣٢٥)، حقلاً لتربية فروج اللحم، وهي موزعة في أقضية الموصل والحمدانية وسنجار وتلعفر وتلكيف والشيخان ومخمور، وتتركز بالدرجة الأساس في القسم الشمالي للمحافظة، في شعاع يمتد من أقصى الشرق حيث سهل نينوى وحتى ناحية خانه صور في آخر نقطة من الجزء الغربي، حيث الحدود السورية. وعدد القاعات في كل حقل يختلف عن الآخر، فهناك حقول فيها قاعتان فقط، بينما هناك مشاريع متكاملة يصل فيها عدد القاعات إلى ١٢ قاعة، سعة الواحدة منها٨٠٠٠ دجاجة. الإحصائيات تؤكد أيضا، أن هناك مجازر دواجن في نينوى يصل عددها إلى أحدى عشرة مجزرة، وفيها أيضاً تسعة مشاريع لإنتاج بيض المائدة، مع ١٩ مفقساً لإنتاج أفراخ الدجاج، إضافة إلى وجود ثلاثين معملاً لإنتاج العلف الحيواني، و٥٦ مخزناً للتجميد والتبريد، مع سوقين رئيستين للبيع بالجملة وكلتاهما تقعان في مدينة الموصل.

صناعة تواجه الازمات

بعض المواد الداخلة في صناعة العلف والتي يتم استيرادها من الأردن أو سوريا أو إيران، يعاد تصنيعها هناك، وتوضع في أكياس تحمل علامات شركات أوربية وعالمية معروفة، لكن الفحوصات المختبرية تؤكد أنها تتسبب بالأمراض

هناك مجازر لا تراعي الضوابط في عمليات الجزر التي تقوم بها، ولعل من أهمها، عدم تشغيل خط تنشيف الدجاج من المياه، وهذا يفسر احتواء بعض أنواع الدجاج المحلي الثلج، لان الماء المتجمع في جوف الدجاجة المجزورة يتحول إلى ثلج، أي وزن إضافي يتحمله المستهلك

□ **الموصل / نوزت شمدين**

تبلغ المساحة الكلية للمحافظة ١٢٥٨١٨٧٨٠ دونم، والمساحة الصالحة للزراعة فيها تبلغ ٦٩٢١٢٥٣ دونم، ومساحة الدونم بموجب القوانين العراقية تبلغ(٢٥٠٠)متر، وبذلك فان نينوى تزرع سنوياً ٤٥٪ من مساحات الأراضي التي تزرع في عموم العراق من محصولي الحنطة والشعير، وهي من أهم المواد الداخلة في صناعة الأعلاف، في حين أنها تستورد حاجتها من باقي المواد كالبروتين الحيواني، والذرة، والصويا.

بعد عام ٢٠٠٣، أحيلت هذه الترسانة من مشاريع الدواجن إلى التقاعد المبكر، بعد توقف الدعم الحكومي، لتسيطر المنتجات المستوردة من سوريا وتركيا والبرازيل وأمريكا على السوق، وبأسعار لم يستطع المنتج المحلي ولغاية اللحظة ان ينافسها.

يعقوب إسحاق يعقوب مدير قسم الثروة الحيوانية في مديرية زراعة نينوى، قال :إن وزارة الزراعة كانت تنفذ قبل ٢٠٠٣ برنامجا لدعم صناعة الدواجن، عن طريق أحد فروعها وهي الشركة العامة للثروة الحيوانية، وذلك من خلال منح مربي الدجاج أفراخ فروج اللحم، والأعلاف والأدوية واللقاحات والأعلاف طوال فترة التربية، وبأسعار مدعومة بالأجل، مقابل ان يقوم المربي بتسليم الإنتاج بعد الانتهاء من فترة التربية التي تستغرق من ٤٠__٥٠ يوما، إلى دائرة الزراعة، التي تقوم باستقطاع ديونها من المربي وتسلمه الربح، وفي حالة الخسارة، تستمر بتسجيل الديون على المربي، لكنها لا تتوقف عن دعمه.

ويقول يعقوب: سعر الكيلوغرام الواحد وفق ذلك البرنامج كان يصل إلى ١٣٥٠ دينارا، أي أكثر من دولار واحد بقليل حاليا، وكان سعر الكيلو غرام الواحد من الدجاج البرازيلي المشهور بجودته مثلا ، يصل إلى ٣٠٠٠ دينار، أي نحو دولارين ونصف بحسب الأسعار الحالية.

وبذلك كان الإنتاج المحلي هو السائد في السوق المحلية، بسبب رخص سعره ونوعيته الجيدة، ولهذين السببين كان يحمي نفسه بنفسه، دون الحاجة إلى حمايته من المنتجات المستوردة من خلال فرض الرسوم الإضافية، أو حتى منع إدخالها.

تبدلت السياسة الحكومية بعد سقوط النظام العراقي السابق، وتحولت وزارة الزراعة من منتجة ومتدخلة ومراقبة للسوق، إلى وزارة بحثية ، مهمتها الرئيسة الإرشاد، من خلال عقد الندوات والدورات الزراعية، وقد تسبب ذلك في أن يجد أصحاب الحقول أنفسهم مثقلين بالديون، وعاجزين عن مجاراة المنتج المستورد، حيث تصل كلفة إنتاج كيلو غرام لحم الدجاج حاليا في نينوى الى ما بين ٤٠٠٠__٤٥٠٠ دينار، أي ما يقرب من ٣،٥ $دولار، وتضاف إليه تكاليف الجزر والخزن، في حين أن الإنتاج المستورد لا يزيد سعره في أي حال من الاحوال على ٣٠٠٠ دينار، ٢،٥ $دولار، لذلك فان المستهلك يتجه إلى شراء المنتج المستورد بدلا من المحلي.

وبالنتيجة فان أكثر من ٥٠٪ من مشاريع الدواجن في نينوى متوقفة عن العمل، والخطير في الأمر أن بعض هذه المشاريع تحول نشاطها الى مجال آخر، كتربية الماشية على سبيل المثال، أو لخزن الحبوب.

مشاريع معروض للبيع

١٥٠ حقلاً للدواجن تضمها بلدة قرقوش وحدها، التي تقع شرق الموصل، والمثير للانتباه هناك، أن الكثير من الحقول وضعت خلال فترات متقاربة لافتات على جدرانها تعلن عن بيع المشروع لعدم التفرغ.

يؤكد مربي الدجاج حازم، وهو صاحب حقول عدة في المنطقة، أن رفع الدعم الحكومي عن قطاع الدواجن، أدى إلى انهياره شبه الكامل، ولو كان ذلك قد حدث بشكل تدريجي، لأستطاع المربون من الصمود والتماسك، وبالتالي إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ويلخص حازم المشاكل التي يعانيها هو وزملاؤه في عدم وجود جمعية خاصة بهم، تضع ضوابط في العمل وتوزع الإنتاج للسيطرة على العرض والطلب في السوق، وبالتالي المحافظة على مستوى معين من الأسعار، مشيرا إلى أن المواسم التي تشهد اعتدالا نسبيا لدرجات الحرارة، تدفع بالكثير من المربين إلى القيام بمغامرة إدخال وجبة، وهذا يؤدي إلى وصول الحقول مجتمعة إلى مرحلة الإنتاج، فيزداد المعروض في السوق ليقل الطلب، فتهبط الأسعار، والمربون لا يحصلون حتى على تكاليف الإنتاج.

والعملية العكسية بتوقف الجميع عن التربية، تؤدي إلى قلة المعروض وبالتالي ارتفاع الأسعار، ليعمد التجار إلى سد النقص بالمنتج المستورد، وهو عادة ما يكون بجودة عالية، وأسعاره اقل بنحو ٣٠-٤٠٪ من المنتج المحلي.

ويضيف الطبيب البيطري عامر غازي حيث تتزود نينوى في أحسن الأحوال بثماني ساعات فقط من أصل ٢٤ ساعة يوميا بالتيار الكهربائي، ويلجأ مربو الدواجن إلى الاستعانة بمولدات الديزل الكهربائية، لتشغيل أجهزة تدوير الهواء أو التكييف أو التدفئة أو مكائن توزيع الأعلاف، وهذا يعني إضافة تكلفة جديدة، لان سعر البرميل الواحد من الوقود الكازوايل ٢٢٠ لترا، يصل إلى أكثر من ١٥٠ $ دولارا، وهم يشكون الآن عدم قيام شركة توزيع المنتجات النفطية بمنحهم الحصص الشهرية التي تتلاءم مع وحاجات حقولهم.

د. عامر قال: إن سعر فرخ فروج اللحم في السوق يبلغ ما بين ٧٠__٨٠ سنتا بسبب ارتفاع أسعاره مقارنة بما موجود للصوص الواحد، ويبلغ سعر الطن الواحد من الحنطة العلفية ٦٠٠$ ، ومن ٦٢٠$ -٦٤٠$ للطن من مادة الصويا، وللطن الواحد من الذرة ٤٥٠$، في حين يبلغ سعر الطن من مادة البروتين ٢،٥٪ ١٨٠٠$__١٨٥٠$ للطن الواحد، ولنفس الكمية بالنسبة للبروتين ٥٪ ١٤٠٠$__١٥٠٠$، ومع أسعار الأدوية واللقاحات، ووقود المولدة، والأيدي العاملة، والنقل، فان التكلفة، تزيد على ٤٠٠٠ للكيلو غرام الواحد، وعادة ما يلجأ المربون الى بيع الدجاج الحي بالمفرد، لامتناع المجازر عن استلامه جملة لعدم وجود جدوى اقتصادية من جزره، في السوق، وبقاء القطيع في المدجن او القاعة يعني صرف كميات أعلاف إضافية، ولكن المربي لا يملك خيارات عديدة، ولذلك فهو يتكبد خسائر متلاحقة، تجبره على عدم المجازفة في تربية قطيع آخر لاحقا.

المربي أحمد حسين، في عقده الرابع، توارث المهنة عن أبيه، بدا شديد الإحباط، وهو يتحدث عن مشروعه المتهالك بسبب توقفه عن العمل منذ أربعة أعوام، قال إن حلقات إنتاج الدواجن متكاملة في نينوى، هناك حقول لتربية أمهات الدجاج التي تنتج بيض التفقيس، وهناك مفاقس، تنتج الصيصان، ثم حقول لتربيتها، ومجازر لتصنيع لحوم الدجاج، ومنافذ تسويقية، إضافة الى معامل العلم ومخازن التبريد والتجميد.

اجراءات مقترحة

ويؤشر أحمد إجراءات عدة يمكن من خلالها النهوض مجدداً بالإنتاج المحلي من منتجات الدواجن، وذلك من خلال فرض رسوم على المنتجات المستوردة، وتشديد الرقابة على الحدود لمنع تهريبها إلى الداخل، هذا الأمر سيوفر حماية للمربي، وسيعود لمزاولة عمله مطمئنا إلى استقرار الأسعار.

ويروي أحمد أن هناك شركات كبيرة ومعروفة في نينوى مثل التضامن والأمين للإنتاج الزراعي والحيواني المحدودة، تبرز باستمرار متخطية كل المصاعب والمشاكل التي تواجهها، ويكفي أنها صمدت في أعقاب ٢٠٠٣، وواصلت العمل رغم ديون متقابلة كبيرة بينها وبين الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية.

وزارة الزراعة " النشطة جدا مؤخرا" اتخذت إجراءات لإنقاذ صناعة الدواجن الوطنية، فقامت خلال العام الحالي بإعفاء ديون المربين قبل ٢٠٠٣، والتي لا تزيد على ثلاثين مليون دينار، واستحدثت صندوق المبادرة الزراعية لإقراض الفلاحين والمزارعين بينهم مربي الدواجن، بمبالغ مالية من اجل إعادة نشطاهم مجددا، وهو ما يراه كثيرون من المتخصصين في سوق الدواجن، مجرد إبدال دين بدين آخر، وطالبوا بحماية الإنتاج المحلي قبل كل شيء، ثم توفير متطلبات الإنتاج كشرطين أساسيين لإسعاف مشاريع الدواجن.

وفي اللقاءات العديدة التي أجريناها وجدنا أن معظم مربي الدواجن المقترضين من صندوق المبادرة الزراعية، أنفقوا أموالهم على مشاريع أخرى غير تربية الدواجن، والسبب كما بين العديد منهم تجنبهم الدخول في مقامرة جديدة نتيجتها خسارة حتمية.

وهذا ما حرص على تأكيده خديده من أهالي قضاء سنجار غرب الموصل، وقال إن إدخال وجبة أفراخ دواجن جديدة تشبه المقامرة لان نسبة التعرض للخسارة كبيرة جدا، في ظل غياب سياسة حكومية لحماية المنتج المحلي والمستهلك على حد سواء.

أما المربي نوري محمد يملك حقلاً للدواجن شمال الموصل، فنبه إلى ضرورة قيام مديرية الزراعة في نينوى، بفرض سلطة رقابية على المفاقس العاملة، لأن بعضها يصنف أعراق وأنواع الصيصان التي ينتجها بحسب مزاج صاحب المفقس، والمربي المسكين مهما كانت درجة خبرته لن يفطن للمر إلا بعد أن يقطع شوطاً من التربية ويتكبد نفقات طائلة من أعلاف وغيرها، والنتيجة هلاكات كثيرة أو نقص في الأوزان أو عدم امتلاك القطيع لمناعة ضد الإمراض.

ويضيف نوري: وهناك أيضاً مجازر لا تراعي الضوابط في عمليات الجزر التي تقوم بها، ولعل من أهمها، عدم تشغيل خط تنشيف الدجاج من المياه، وهذا يفسر احتواء بعض أنواع الدجاج المحلي للثلج، لان الماء المتجمع في جوف الدجاجة المجزورة يتحول إلى ثلج، أي وزن إضافي يتحمله المستهلك، في حين أن الدجاج المستورد البرازيلي او التركي وحتى السوري، يكون بجودة عالية، لذا يقبل عليه الناس بشكل أكبر.

حقل دواجن في الموصل